



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولة الكويت



نشرة الصحافة



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: ٢٧-١٠-٢٠٢٦

في إطار حرص المجلس على دعم الكفاءات الوطنية وتعزيز كفاءة العمل القضائي

«الأعلى للقضاء»: ترقية 91 من أعضاء السلطة القضائية ونائب 14 مستشاراً للعمل في محكمة التمييز

عبد الكريم أحمد



وافق المجلس الأعلى للقضاء خلال اجتماعه المنعقد يوم الخميس الماضي برئاسة رئيس محكمة التمييز ورئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار أول هاني محمد الحمدان، على ترقية 91 من أعضاء السلطة القضائية الكويتيين إلى درجتي مستشار أول ونائب عام مساعد، إلى جانب نائب 14 مستشاراً للعمل في محكمة التمييز، اعتباراً من الأول من أكتوبر 2026.

وجاء الاجتماع بحضور نائب رئيس محكمة التمييز المستشار أول ضرار عبدالله الوقيان ورئيس محكمة الاستئناف المستشار أول طارق عبد اللطيف الجابر والنائب العام المستشار أول سعد عبدالكريم الصفران ونائب رئيس محكمة الاستئناف المستشار أول يونس محمد الياسين ونائب رئيس المحكمة الكلية المستشار أول خالد علي

جاسم النجار
10- المستشار عايض سعد ندا الجالي
11- المستشار رائد عبد اللطيف أحمد الديولي
12- المستشار صالح علي صالح المكي
13- المستشار عبدالله حامد عبدالله الصالح
14- المستشار حمد حمدان نزال المعصب
وتأتي هذه القرارات في إطار حرص المجلس الأعلى للقضاء على دعم الكفاءات الوطنية في السلك القضائي وتعزيز كفاءة العمل القضائي وترسيخ مبادئ الكفاءة والاستحقاق، بما يساهم في تطوير منظومة العدالة وحسن سير العمل في المحاكم.

ويواصل المجلس الأعلى للقضاء جهوده الرامية إلى تطوير المنظومة القضائية ودعم أعضائها وتمكينهم من أداء مهامهم ومسؤولياتهم، بما يعزز كفاءة الأداء القضائي ويرسخ دعائم العدالة وسيادة القانون.

العثمان ووكيلة وزارة العدل
عواطف عبداللطيف السند.
وشملت الموافقة على
النائب المستشارين التالية
اسماؤهم:
1- المستشار عبدالصمد عيسى الكندري
2- المستشار صلاح إبراهيم الحوطي
3- المستشار هشام عبدالله محمد عبدالله
4- المستشار محمود إبراهيم الشيخ محمد الخلف
5- المستشار عصام محمد رومي الفهد
6- المستشار فهد فاضل عبدالله الخليفة الفهد
7- المستشار أحمد راشد مرشود الحسيني
8- المستشار متعب فالح محمد فالح العارضي
9- المستشار عادل عدنان

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٧-١٠-٢٠٢٦	٣	١٧٨٣٠

تخابروا مع إيران و«حزب الله» لتنفيذ المخطط الإجرامي

الإعدام والحبس لـ 11 متهماً بمحاولة اغتيال اليوسف

كتب أحمد لازم

● «جنايات أمن الدولة»:

- المتهمون حاولوا النيل من أمن البلاد وبث الاضطراب في المجتمع

- سيادة الدولة لا تقبل أن تنازعها فيها إرادة أجنبية أو أوامر تصدر من خارج حدودها

● النيابة العامة:

- سعوا للقيام بأعمال عدائية ضد الكويت في أعقاب مقتل المرشد الإيراني

- اجتمعوا وخططوا وتقاسموا الأدوار وشرعوا في جلب المفرقات

قضت محكمة جنايات أمن الدولة والأعمال الإرهابية برئاسة المستشار ناصر البدر وعضوية المستشارين عمر المليفي وعبدالله الفالح وسالم الرابيد، بالإعدام بحق ثلاثة متهمين في محاولة اغتيال النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، فيما قضت بحبس ثمانية متهمين آخرين 5 سنوات عن تهمة الاشتراك الحثائي في الجريمة.

وأكدت المحكمة، في حثيائتها، أن المتهمين حاولوا النيل من أمن البلاد، وبث الاضطراب في المجتمع، وزعزعة الثقة بقدرة السلطات العامة على صون الأمن وحماية الأرواح والممتلكات، مشددة على أن «أمن الوطن ليس مصلحة لفرد أو فئة، وإنما هو حق للمجتمع بأسره، وأن سيادة الدولة لا تقبل أن تنازعها فيها إرادة أجنبية، أو أن تفرض على أرضها أوامر تصدر من خارج حدودها، أو أن تتحول مؤسساتها ورموز سلطتها إلى أهداف لمخططات تستمد توجيهها من جهات أجنبية».

وأوردت النيابة العامة في التقرير

اللبثاني الإرهابي) وهم عاملون بالغرض الذي تعمل له عبر نشر مبادئ ترمي إلى هدم النظم الأساسية في البلاد بطرق غير مشروعة، وإلى الانتقاص بالقوة على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات».

وأضاف أنهم اتفقوا على ارتكاب الجريمة بأن عقدوا العزم على اغتيال النائب الأول واتخذوا العدة لذلك على وجه لا يتوقع معه أن يعدلوا عما اتفقوا عليه، «وذلك بأن اجتمع المتهمون من الرابع حتى العاشر لتخطيط كيفية تنفيذ الجريمة محل اتفاقهم وقسموا الأدوار فيما بينهم على أن يمددهم المتهم الحادي عشر بالمعدات اللازمة لتنفيذ ذلك النشاط الإجرامي، وكان ذلك بتوجيهات من المتهمين الأول والثاني والثالث».

ولفت التقرير إلى أن المتهمين «باشروا نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح

تنفيذ النشاط الإجرامي محل الواقعة باغتيال النائب الأول بتوجيهات من المتهمين الأول والثاني والثالث للمتهمين الآخرين. وأورد التقرير أنهم «انضموا واشتركوا بجماعة محظورة (حزب الله

ونخابروا معها ومع جهات تعمل لمصلحتها (تنظيم حزب الله اللبناني الإرهابي)، للقيام بأعمال عدائية ضد دولة الكويت على أعقاب مقتل المرشد الأعلى لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، وذلك بأن عقدوا العزم على

المتهمين «ارتكبوا عمداً أفعالاً تؤدي إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها (...) وعقدوا العزم على اقتراف جريمة» اغتيال النائب الأول. وأضافت أنهم سعوا لدى دولة أجنبية (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

الاثباتي أن المتهمين الـ 11 هم 9 كويتيين وإيراني وغير كويتي، بينهم 3 خارج البلاد، مشيرة إلى أن 3 منهم سبق الحكم عليهم نهائياً بعقوبة جنائية في قضايا أمن دولة في العامين 2015 و2017. وأكدت النيابة، في تقرير الاتهام أن

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٦-١٠-٢٧	١	١٦٨٢٧



مختصر مفيد

أحمد الدواس

aldawas.ahkwt@yahoo.com

اقتراح لوزارة العدل... هكذا لن يفر المقاول هرباً من البلاد

نشرت الصحف المحلية، ومنها جريدة "السياسة"، أن كثيراً من المواطنين يتفق مع مقالٍ لبناء منزله، وبعد أن يدفع المال له، نجد المقاول لا يكمل البناء، ويفر هرباً إلى بلده، وأن هناك نحو 2000 مواطن تعرضوا للنصب والاحتيال، على يد مقاول أو شركة وهمية للبناء، وقبل أيام نشر مواطن قصته، فقال إنه يفكر في نصب خيمة يسكن فيها مع أولاده.

قضايا عدة رفعت أمام المحاكم، والإجراءات القضائية تحتاج إلى وقت للحكم، وإذا صدر الحكم فإن التنفيذ يكون أحياناً مستحيلاً.

إليك هذا الحل:

الاتفاق بين المواطن والمقاول يتم داخل وزارة العدل، إذ يُنشيء "مكتب خاص" في الوزارة يهتم بقضايا المواطنين والمقاولين، وهناك سجل باسم المقاول، فإذا اتفق المواطن فلان مع مقاول لبناء قسيمته، فإن المواطن لا يدفع فوراً للمقاول، بل "يضع العربون مثلاً في حساب المقاول في وزارة العدل"، وكذلك تسجل في الوزارة الدفعات المتتالية، ولا يقبض المقاول شيئاً، إلى حين اكتمال إنشاء البيت، عندئذ يذهب المقاول إلى وزارة العدل، ويقبض مستحقاته.

فوزارة العدل منبر للثقة والاطمئنان، فلا يخشى المقاول على أمواله، كما يطمئن المواطنون على حقهم في اكتمال بناء منازلهم.

عندها لن يفر المقاول المحتمل من البلاد، وسينفذ بناء المنزل رغماً عنه، وإلا فلن يحصل على حقه. يعني أن تكون وزارة العدل "شاهداً" على الصفقة أو الاتفاق المالي، وخذ مستحقاتك منها، وبإمكان الوزارة صرف المبلغ للمقاول مقابل رسوم بسيطة للدولة، أو من دون رسوم، وإن تعذرت وزارة العدل، فلتكن المعاملة في "وزارة الاسكان" مثلاً، أو في مبنى آخر، أو إنشاء مبنى خاص يُعنى بهذا الأمر. لن يكون هناك ضغط أو ازدحام في وزارة العدل، أو الاسكان، طالما نتعامل إلكترونياً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٧-١٠-٢٠٢٦	١٦	٢٠٣٠٨



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

(مرفق ٥) وتبين لنا أنه قدر قيمة عين النزاع (الشقة) بمبلغ وقدره ٩٠٠٠٠ د.ك.، وقيمة أرض العقار (أرض العمارة التي تقع به عين النزاع) بمبلغ وقدره ١٥٦٧٥٠٠ د.ك. وقيمة البناء (بناء العمارة) بمبلغ وقدره ٤٢٠٠٠ د.ك. وإجمالي قيمة العقار أرض وبناء (إجمالي قيمة العمارة أرض وبناء التي تقع بها عين النزاع) بمبلغ وقدره ١٩٨٧٥٠٠ د.ك.

- نظراً لتملك المدعى عليه كامل عين النزاع وهي الشقة وفقاً لما سبق بيانه بالبند ب، فإن نصيبه من عين النزاع (الشقة) هو مبلغ وقدره ٩٠٠٠٠ د.ك. - نظراً لتملك المدعى عليه ما نسبته ٣٦١٤٤٥٪ من العمارة التي تقع بها عين النزاع وفقاً لما سبق بيانه بالبند ب، فإن نصيبه من قيمة أرض العقار (أرض العمارة التي تقع بها عين النزاع) هو مبلغ وقدره ٥٦٦٥٦,٥٠٤ د.ك. ونصيبه من قيمة البناء بناء العمارة هو مبلغ وقدره ٤٩٠,١٥١٨٠ د.ك. ونصيبه من إجمالي قيمة العقار أرض وبناء (إجمالي قيمة العمارة أرض وبناء التي تقع بها عين النزاع) هو مبلغ وقدره ١٩٤,٧١٨٣٧ د.ك.

ثانياً : شروط المزاد :

أولاً، يبدأ المزاد بالتمن الأساسى قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل. ثانياً، يجب على من يعتمد القاضي عطاؤه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً، فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً يجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، ولا أعيدت المزايدة على ذمته هي نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً، إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففى هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً، إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلتزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً، يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقارها ٢٠٠ د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً، ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دين أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية. ثامناً، يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار بعينه نافية للجحالة.

تأجيلات :

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣ - تنس الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه، إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة اتمثل،.

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/١١/١٢ - قاعة ٥- بالدور الثامن - بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٥/٣٣٢ ببيع / ٣ المرفوعة من : شركة السريات للتجارة العامة والمقاولات (م.ذ.)

ضد : بدر مرتضى يعقوب بيهاني.

● أولاً : أوصاف العقار ، وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.

عقار الوثيقة رقم ٢٠١٨/٢٤٠٩ الواقع بمنطقة حولي - وحدة رقم (٧-١٩) نموذج (٨) قطعة (٩٤) من المخطط رقم (م / ٣٩٤٢٨) ومساحته (٢١٠١,٤٥) طابق ٧-شقة استثماري يضمن أساسي قدره / ٧٢٩٠٠ د.ك (اثنان وسبعون ألفاً وتسعمائة دينار كويتي).

● ثانياً : الملاحظات :

(١) الانتقال لمعاينة العقار موضوع الدعوى، والتأكد من مطابقة مستندات الملكية عليه وبيان مساحته وحدوده وأوصافه العامة والخاصة والحائز له إن كان له حائز ومن يكون له حق الانتفاع إن كان ورعيه إن كان مستغلاً،

بجلسة ٢٠٢٥/١٢/٢١ قمنا بالانتقال لمعاينة العقار موضوع الدعوى بمنطقة حولي - قطعة ٩- شارع ٢٤٢ - قسيمة ٩٤٦٨ الرقم ١٩٤٣٣ للعقار ٩٤٦٧٤٣٣ برفقة السيد خبير الدراية وبحضور وكيل المدعية، وتمت المعاينة على النحو التالي: عين النزاع عبارة عن الشقة رقم ١٩ وتقع بالدور السابع من العقار المذكور وهو عمارة استثمارية مكونة من دور معلق وأدوار متكررة وبها عدد ٢ مصعد وحالة البناء متوسطة نسبياً، ويوجد عدد ٣ شقق بكل دور من الأول حتى التاسع بإجمالي عدد ٢٧ شقة. والعقار يطل على شارع واحد. مساحة العقار ١٠٤٥م^٢ وفقاً لوثيقة العقار (مرفق ٤ - مستند ٣).

- بطريق الباب على عين النزاع لم يتم الرد وفتح الباب، وعليه تعذر على الخبرة من الدخول لمعاينة العين من الداخل.

- مساحة العين وفقاً للوثيقة ١٠١,٤٥ م^٢ وتتكون من صالة ٣ غرف وحمامين ومطبخ وفقاً لشهادة الأوصاف (مرفق ٤ - مستند ٢).

- لم يثبت للخبرة من هو الحائز والمستغل للعين وإن كان لها ريع من عدمه، ولذا لم لعدد تمكنتنا من الدخول لمعاينة من الداخل.

-العقار مطابق للوثيقة ٢٠١٨/٢٤٠٩ (مرفق ٤ - مستند ٣)

- قام السيد خبير الدراية بمعاينة العقار والعين من الخارج وأخذ كافة الملاحظات والاطلاع على أوراق الدعوى تمهيداً لتقدير قيمة العين وقيمة العقار أرض وبناء والإجمالي.

(ب) بيان مقدار ما يملكه المدين المدعى عليه بالعقار موضوع الدعوى - وفقاً لوثيقة العقار رقم ٢٠١٨/٢٤٠٩ مرفق ٤ - مستند (٣) فقد

تبين للخبرة أن المدعى عليه يمتلك كامل عين النزاع وهي الشقة رقم ١٩ والتي تقع بالدور السابع من عقار عين النزاع للموصوف بالبند السابق، بالإضافة لملكته نسبة ٣٦,١٤٤٥٪ من العمارة التي تقع بها عين النزاع والموصوفة بالبند السابق.

(ج) تقدير قيمة العقار أرض وبناء وإجمالي قيمة العقار أرض وبناء، مع تقدير قيمة نصيب المدعى عليه في كل العقار على حدة :

بجلسة ٢٠٢٥/١٢/٢٩ استمعنا لتقارير السيد خبير الدراية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٦-١٠-٢٧	٤	١٦٨٢٧



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف في ما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/١١/١٩ - قاعة ٥ - بالدور الثامن - بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٥/٦١٧ بيوع/٣

المرفوعة من: موسى معدي محمد المطيري عن نفسها وبصفقتها من ورثة المرحوم/فهد نايف عبدالله ابورمييه المطيري.

ضد: ١- هاييف نايف عبدالله أبورمييه المطيري. ٢- نوال نايف عبدالله أبورمييه المطيري. ٣- خالد نايف عبدالله أبورمييه المطيري. ٤- موسى نايف عبدالله أبورمييه المطيري. ٥- بنك الائتمان الكويتي.

أولاً: أوصاف العقار، وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة

- عقار الوثيقة رقم ١٩٩٧/٣٢٦٥ الواقع في منطقة العارضية - قسيمة ٨٧ - قطعة (٢) من المخطط رقم م/٢٩٦٨٧ - ومساحته (٧٥٠ م^٢) وذلك بالمزاد العلني بثمان أساسي مقداره /٥٢٢٠٠٠ د.ك خمسمائة واثنان وعشرون ألف دينار كويتي. - ملاحظة: يوجد مخالفة/استحداث غرف بدون ترخيص.

المعاينة:

بجلسة ٢٠٢٢/٦/٢٢ قمنا بالانتقال إلى منطقة العارضية - قطعة ٢ - شارع ٥ - منزل ٣٧ - حيث عين النزاع وذلك بحضور وإرشاد وكيل المدعية والمدعى عليه الأول وبمعاونة السيد /أسامة الرويح خبير الدراية بالإدارة وتمت المعاينة على النحو التالي:

- عين النزاع عبارة عن منزل سكن خاص يقع على شارع وسكة ويحده جدار وساحة.
- لم يمكننا المدعى عليه الأول من دخول العقار ومعاينته وأفاد بأنه يوجد عوائل بالمنزل.
- تكسية العقار حجر.
- العقار مكون من دور أرضي ودور أول.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً، يبدأ المزاد بالثمن الأساسي ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً، يجب على من يعتمد القاضي عطاء أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً، فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً، إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكمه بفسخ المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد فضي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً، إذا لم يتم المزايدة الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالمشتري تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً، يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والتشهر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً، ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لأجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

ثامناً، يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه: إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل.

المستشار/نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٦-١٠-٢٧	٤	١٦٨٢٧



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الإثنين الموافق 2026/11/16 - قاعة 5 - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوتين رقم 231، 232/2023 بيوع/1

المرفوعة من: عبدالله يوسف حسين مدوه

ضد: 1- عزت عشوري مهر نجاني

2- شركة كفيك للخدمات التمويلية

3- شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (مصرف الراجحي)

4- شركة المنار للتمويل والإجارة

الدعوى رقم: 2023/232 بيوع/1

المرفوعة من: شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك مقفلة

ضد: عزت عشوري مهرنجاني

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

السرداب الذي يمثل عقار الوثيقة رقم 2001/2804 الكائن بمنطقة الجابرية - قسيمة رقم 24 - قطعة رقم 3 ب - من المخطط م/29816 - الألي 9192745 بناية رقم 4 - شارع 7، وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره 143,262/- د.ك (مائة وثلاثة وأربعون ألف ومائتان وإثنان وستون دينار كويتي) محل البيع بالمزاد العلني. العقار (محل الدعوى) يمثل السرداب رقم A ومساحته 2282,67م² + حمام سباحة مساحته 261م² ونصيب السرداب من مساحة العقار 117,19م² والمساحة المشاعة للسرداب من مساحة العقار 2239,76م² والنسبة المئوية لنصيب السرداب من مساحة العقار هي 15,453 %.

❖ ووفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:

1- بناء حائط بالسرداب + بناء حمامات بالسرداب + إلغاء حوض السباحة + تكبير السرداب.

❖ ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير:

- عقار عين النزاع عبارة عن بناية استثمارية متوسطة الانشاء وتقع على زاوية داخلية ويحدها بنايتين من جهتين الكساء الخارجي رخام.

- السرداب لم تتمكن الخبرة من معاينته حيث أنه مغلق وقت المعاينة ومشتغل نادي ألعاب ملاكمة التايلندية حسب إفادة حارس البناية ويحمل اسم (معهد تاي كامب الصحي) وأفاد بأنه مكون من صالة وحمامين.

ثانياً: شروط المزاد

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل. ثالثاً: فإن لم يودع من يعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على دمه في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يتم المزايدة الأولى بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على دمه على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما يتقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200د.ك. وأتاعب الحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ التملك بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه "إذا كان من نزعته ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٦-١٠-٢٧	٥	٢٠٣٠٨



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمرزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمرزاد العلني وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠٢٦/١١/١٥ - قاعة ٥ - بالدور الثامن - بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٥/٤٩٨ بيوع/٤

المرقوعة من: عذاري محمد عبد الرحمن الزيد.

ضمد: ١- عادل محمد حسن الحسن.

٢- الممثل القانوني لبنك الائتمان الكويتي- بصفته.

أولاً: أوصاف العقار وفقاً لشهادة التسجيل العقاري:

عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٤/٣٨٤٢ الواقع بمنطقة صباح السالم - قسيمة رقم ١٥٩ - قطعة رقم ٧ - من المخطط رقم م/٣٩٦٢/٥ ومساحته ٣٩٥,٥ م وذلك بالمرزاد العلني بتمن أساسي وقدره (٢٨١٨٥,٦٠٠ د.ك.) مائتان وواحد وثمانون ألف وستمائة وخمسة وثمانون ديناراً كويتي و ٦٠٠ فلس.

ورد بشهادة الأوصاف، ملاحظة، يوجد مخالفة بناء زائد في الدور الثاني ملاصق شارع الخدمة وبناء زائد في دور ثاني ملاصق الجار بناء زائد جهة الممر دور أول وثاني.

وورد بتقرير الخبير:

- يجلسين الخبرة المؤرختين ٢٠٢٢/١٢/٢١ و ٢٠٢٢/١/٣٠ قمنا بالانتقال إلى عقار النزاع الواقع في منطقة صباح السالم - قطعة (٧) - شارع (١) - جادة (٣) - منزل (٩) - قسيمة (١٥٩) - الرقم الآلي للعقار (١١٩٣٦٧٩٥) وذلك بحضور وإرشاد المدعية وتحلف المدعى عليه رغم صحة اعلانه بالمعينة الأولى ويحضر وإرشاد الطرفين بالمعينة الثانية، كما حضر في الجلستين خبير الدراية المستعان به / عبد الرحمن عبد الله الحبيب، تمت المعاينة على النحو التالي:

- عقار النزاع عبارة عن بيت سكن خاص حكومي مجدّد مكون من دور أرضي وأول وثاني وسطح، الكساء الخارجي، سيجما، ويقع على شارع واحد وسكة خلفية، ومساحته ٣٩٥,٥ م، واجهة البيت يعرض ١٤ م ويطول ٢٨,٢٥ م، وارتداد البيت عن شارع الخدمات ٥ م، البيت له مدخلين رئيسي وجانبي.

- الدور الأرضي: مكون من صالة + مغاسل ضيوف وحمام + عدد (١) غرفة ماستر مع حمامها + عدد (٣) غرفة عادية + مطبخ + غرفة غسيل + غرفة خادمة + غرفة سائق مع حمامها، كما يحتوي المنزل على عدد (٢) حوش.

- الدور الأول: مكون من صالة + مطبخ تحضير مفتوح + عدد (٦) غرف ماستر مع حماماتها. الدور الثاني: يحتوي على شقة مؤجرة تدرّج وقدره (٤٢٠) د.ك. مكونه من عدد (١) غرفة ماستر مع حمامها + عدد (٢) غرفة عادية يبيتهم حمام + صالة مع حمامها + مطبخ + غرفة خادمة مع حمامها + غرفة غسيل مع مخزن.

- كما يحتوي الدور الثاني على صالة زجاجية مع حمامها ويوجد درج يؤدي إلى غرفة الماستر السادسة الواقعة الدور الأول.

- مستوى تشطيب العقار جيد، التكييف وحدات، الأرضيات سيراميك، ديكور الأسقف من جبس، الإضاءة لايت، كما يوجد مصنع كهربائي يهر بكل الأدوات.

- قام السيد خبير الدراية بمعاينة العقار موضوع التقاضي تمهيداً لتقدير قيمته طبقاً للأسعار السائدة في السوق وأعداد تقريره.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالتمن الأساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك التمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل التمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه التمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس التمن على الأقل ولا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس التمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد التمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مضروباً بإيداع كامل التمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا التمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع التمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس التمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما يتنقص من تمن العقار.

سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة خافية للجهاثة.

١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات أنه، إذا كان من نزعت ملكيته سكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل..

المستشار نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٧-١٠-٢٠٢٦	٤	١٨٧٥٧

الوفيات

الوفيات

- يوسف عيسى سالم الشمالان، 91 عاماً، (شييع)،
الرجال: العزاء في الشعب، قطعة 6، شارع 61، منزل 4،
تلفون: 22621151، النساء: الجابرية، قطعة 8، شارع
101، منزل 441
- فاطمة عاشور أحمد الإبراهيم، أرملة/
عبدالكريم عبدالواحد بستكي، 78 عاماً،
(شييعت)، الرجال: العزاء في مسجد الإمام محمد الباقر،
تلفون: 99744102 - 55566095، النساء: الزهراء، ق1،
ش121، منزل 564

«إنا لله وإنا إليه راجعون»